



الهاشم: يحقق 4 أهداف منها المحافظة على الكيان الاقتصادي وتوفير آليات لإعادة بناء الاقتصاد بعد «كورونا» وحماية حقوق الدائن

# «المالية البرلمانية»: توافق نيابي - حكومي على قانون الإفلاس الجديد لحماية صفار المستثمرين وأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة

لإنشاء محكمة الإفلاس تخصص دون غيرها بالنظر في قضايا الإفلاس، وأشارت إلى أنه في القانون الحالي لا توجد أي معايير فنية للمسؤولين عن إعلان الإفلاس، بينما في القانون الجديد تم وضع عدة معايير بإشراف هيئة أسواق المال تحدد من هم لهم الحق في إعلان الإفلاس، واقتصر الحرمان من الحقوق السياسية على المفلس المدلس الذي كذب بشأن إفلاسه وأخفى بياناته المالية.

وأكدت الهاشم أن مشروع القانون يحمي حقوق الدائنين أيضا وأصحاب المشاريع أيا كانت أحجامها سواء صغيرة أو كبيرة، موضحة أن هناك إدارة خبراء في القانون التجاري وستكون هناك لجنة للإفلاس في القانون الجديد. وبينت أن من مزايا هذا القانون أنه يتماشى مع مشروع قانون الاستقرار المالي ومشروع قانون الصكوك.

من ناحية أخرى أكدت الهاشم أن الحزمة الاقتصادية التي أعلنها محافظ البنك المركزي قبل عدة أيام تعتبر كتلة تتناسق وتنسجم لمواجهة التحديات الاقتصادية لازمة (كورونا). وأشارت إلى أن التخفيف من الأدوات الرقابية التي طبقتها على البنوك تساهم في تحرير 5 مليارات دينار لكي تكون هناك سهولة في تمويل المشاريع الصغيرة والمتوسطة والشركات التي تعثرت وتعتبر جزءا من المنظومة لحماية أصحاب المشروعات من إشهار الإفلاس.



عمر الطبطبائي وخلف ديمثير وصفاء الهاشم وماجد المطيري. ود. محمد الحويلة وعبدالله الكندري أثناء اجتماع اللجنة المالية



مشاهدة الفيديو

المشروعات الصغيرة والمتوسطة، فلا يوجد لهم أي ذكر في القانون الجديد بينما في القانون القديم فإنه وضع لهم الأحكام المطلوبة لحماية علاوة على استحداث مشروع

يحمي الكيانات الاقتصادية إلا من خلال إشهار الإفلاس بينما في القانون الجديد فإن هناك تسوية وقائية وإعادة هيكلة وأجراءات قبل إشهار الإفلاس. وأضافت أنه فيما يخص

اللجنة النسخة المعدلة من مشروع القانون في شهر 2019/9، وبينت الهاشم أن القانون يقضي بأن تكون هناك محكمة مختصة بالنظر بأمر الإفلاس بالإضافة إلى وجود أمين ومراقب ولجنة

الصغيرة والمتوسطة. وأشارت إلى أن هذا القانون تم تقديمه منذ سنة ونصف وتم تعديله أثناء دور الانعقاد الماضي وإضافة أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة، حيث وصلت

إعادة بناء الاقتصاد الكويتي بعد أزمة كورونا، وحماية حقوق الدائن وتمكينه من استرجاع كل أمواله سواء كان من أصحاب الديون العادية أو الديون الممتازة، وأيضا حماية أصحاب المشروعات

الكبيرة، مشيرة إلى أن القانون الحالي رقم 1980/68 يعتبر قديما ولا يتناسب مع متطلبات المرحلة الحالية التي ظهرت فيها مشاكل كثيرة نتيجة صدور أوامر كثيرة من السلطات الصحية أو من مجلس الوزراء الخاصة بالحظر ومنع المطاعم ومنع فتح الشركات والمحلات الصغيرة والكبيرة.

وأكدت الهاشم أن القانون أتى لحماية هذه الكيانات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة ولا يحمي التجار على حساب صفار المستثمرين، مشيرة إلى أن القانون «قتل بحثا» وهو مكون من 305 مواد تغطي جميع الجوانب التي من الممكن أن تفلح بالكيان الاقتصادي.

وأوضحت الهاشم أن القانون يحقق أربعة أهداف منها المحافظة على الكيان الاقتصادي، وتوفير الآليات



صفاء الهاشم متحدثة



خالد الروضان وأعضاء وزارة التجارة خلال اجتماع اللجنة المالية

تقدم بشكوى لإدارة الجرائم الإلكترونية ضد مروجي الإشاعات

## الخضير: لم أمتلك شركة تضم آلاف العمال أو وقعت عقوداً مع «النفط»

واعتبر أن هذه الإشاعات تأتي ضمن المكذوبة التي يواصل البعض ترويجهها غير مكترث بالظروف الاستثنائية التي تمر بها الدولة والتي تتطلب من الجميع التعاون من أجل تجاوزها.

وقال «لنتقي الله في بلدنا وأنشد الجميع التحق قبل توزيع أو مشاركة أي معلومة تصلهم من هنا أو هناك».

وختم بالآية الكريمة (يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيبوا قوما بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين).



د. حمود الخضير

نفى النائب د.حمود الخضير جملة وتفصيلا كل الأكاذيب والافتراءات المتداولة في بعض وسائل التواصل عن امتلاكه شركة تضم آلاف العمال أو أنها وقعت عقوداً مع النفط أو غيره.

وأضاف الخضير في تصريح صحفي «أتحدى من أطلق هذه الإشاعات تقديم دليل واحد فقط على امتلاك أي شركة أو أن يقدم أي دليل أو مستند على أنني مارست العمل التجاري، ونشره على الملأ».

وأعلن الخضير أنه تقدم رسمياً اليوم بشكوى في إدارة الجرائم الإلكترونية ضد الحسابات التي تروج وتتناقل هذه الإشاعات تهديداً لاتخاذ الإجراءات القانونية تجاهها.

## 5 نواب لتمديد المواعيد الإجرائية في «الانتخابات» 10 أيام



علي الدقباسي

مبارك الحجرف

أسامة الشاهين

عبدالله فهاد

عبدالله الكندري

تمر بها البلاد والتي اضطرت الحكومة إلى الإعلان عن إجازة رسمية للحكومة والقطاع الخاص من 12 مارس إلى 26 مارس تم تمديدها من 29 مارس حتى 9 أبريل، فقد ارتأى المشروع أن تمد المواعيد الواردة في المواد من 9 حتى 15 بالقانون رقم 35 لسنة 1962 مدة 10 أيام، على أن يستأنف احتسابها اعتباراً من اليوم الذي يعينه مجلس الوزراء للعودة إلى العمل.

سريان المواعيد المذكورة اعتباراً من أول يوم عمل تفتح فيه الدوائر الحكومية أيها للعمل، بعد زوال أسباب تعطيل الدوائر الحكومية المتعلقة بالأخطار الناجمة عن وباء كورونا، حفاظاً لما هو مقرر في المواد المذكورة من مواعيد تقديم الاعتراضات على جداول الناخبين أو تقديم الطعون فيها أمام القضاء، وأشارت المذكرة الإيضاحية للمقترح إلى أنه نظر للظروف الاستثنائية التي

أو الاضطرابات أو تفشي الأوبئة، التي تؤدي إلى تعطيل العمل في هذا القانون، كالتهديد وشطب القيود الانتخابية والطعون على جدول الانتخابات وأثر الكوارث على المواعيد الإجرائية خلال هذه الفترة، وينص التعديل على المادة 10 مكرر على أنه «تدخل كافة المواعيد الواردة في المواد 9 و10 و11 و12 و13 و14 و15 من القانون على ترتيب ورودها في تلك المواد لمدة 10 أيام، بحيث يبدأ

أعلن النائب عبدالله الكندري عن تقديمه مع النواب أسامة الشاهين ومبارك الحجرف وشطب القيود الانتخابية باقتراح بقانون، لتعديل بعض المواد المقررة في القانون 35 لسنة 1962 في شأن انتخابات مجلس الأمة وتعديلاته. وقال الكندري إن الاقتراح يستهدف سد الفراغ التشريعي الناشئ عن خلو القواعد العامة في القانون رقم 35 لسنة 1962، حول تنظيم آثار حدوث الكوارث

شدد النائب رياض العبدساني على ضرورة إقرار التشريعات التي تمس المال العام عن طريق مجلس الأمة وعدم إفراد السلطة التنفيذية باتخاذ القرارات المالية بمعزل عن السلطة التشريعية.

وأكد العبدساني في تصريح صحفي بمجلس الأمة أهمية تقديم الحكومة خطة اقتصادية برؤية واضحة واستراتيجية فعالة تحقق المصلحة العامة وإقرارها من خلال مجلس الأمة، مبيناً أنه من الواجب ترتيب الميزانية والابتعاد كلياً عن الدين العام أو فرض الضرائب والخصخصة.

وقال إن أزمة كورونا ضربت جميع القطاعات سواء الصحية أو الاقتصادية والتجارية وغيرها كما أنها أثرت على الأسواق المحلية والخارجية، لافتاً إلى أن الكويت تتأثر بالظروف العالمية بكل الأبعاد، وبين أن هناك أربعة مليارات دينار وهي تختلف كلياً عن الصندوق السيادي المقسم على جزئين وهما الاحتياطي العام والأجيال القادمة، بالإضافة إلى

وجود ديون مستحقة بقيمة 1,3 مليار دينار يفترض تحصيلها وتوريدها لخزينة الدولة.

وأفاد بأن الاحتياطي العام متضعض نوعاً ما بينما احتياطي الأجيال القادمة وضعه فوق الممتاز.

وأكد أن ما تدعيه الحكومة عن سيرها بالاتجاه الصحيح وضبطها للإنفاق غير صحيح ومجرد أقوال لا تترجم إلى أفعال، لافتاً إلى أن الحكومة اتجهت مباشرة إلى الأوامر المباشرة وحملت الميزانية



رياض العبدساني



مشاهدة الفيديو

## العدساني يحدد رفضه لـ «الدين العام» والضرائب والخصخصة

استقطاع صندوق الأجيال إلى الاحتياطي العام. وأضاف أن من ضمن الحلول ترتيب الميزانية ووضع الأولويات وعدم المساس بالدعومات، مشيراً إلى تراخي الحكومة في تطبيق النظام المحاسبي الصحيح فيما يتعلق بتكاليف برميل النفط والذي سيوفر للدولة أكثر من مليار دينار سنوياً.

وذكر العبدساني أنه مستمر في توجيه استجواب إلى وزير المالية، مؤكداً استعداده لتقديم استجوابات أخرى لأي وزير مالي، بما يضر بالمصلحة العامة.

وأقترح العبدساني أن تتم تغطية أي عجزات من خلال الأرباح المحتجزة بقيمة 20 مليار دينار والتي تمت المصادقة على ما يناهز 9 مليارات دينار لتوريده إلى خزانة الدولة على مراحل وسنوات لذلك لا حاجة للقرض ولا الدين العام وتوريد نسبة

واضحة واستراتيجية فعالة تحقق المصلحة العامة وإقرارها من خلال مجلس الأمة، مشدداً على تصديه لأي محاولات لخصخصة القطاعات تفعيلاً لمواد الدستور بأن للأموال العامة حرمة. وقال العبدساني إن من مصلحة المواطن عدم إقرار الضرائب ولا الخصخصة وخاصة أن الحكومة تحدثت عن الضرائب في لجنة الميزانيات، مؤكداً أنه لن نقبل بهذا الأمر وقد تصدينا لهذا الموضوع من 3 سنوات وعطلنا الوثيقة الاقتصادية.

وطالب العبدساني من جهة أخرى كل الوزراء والجهات التي قدمت وعدوا للمواطنين أن تنفذ وعدها فيما يخص تأجيل أقساط المتقاعدين وعود تأجيل قروض بنك الائتمان، مؤكداً أنه من غير المقبول أن يطلق مسؤول في الدولة وعداً دون أن يتم الوفاء به.

وشدد على أن الظروف الحالية تستوجب تأجيل كل الالتزامات المالية على المواطنين ومراعاة تخفيف الأعباء عن محدودي الدخل منهم ولا يتباطأهم بديون وأقساط.

عن السلطة التشريعية. وأكد أن كل الاقتراحات التي تمس المال العام يجب أن تصدر عن طريق مجلس الأمة، لافتاً إلى أن من مسؤولية رئيس الوزراء التدقيق على غياب دور وزير المالية في الأزمة الاقتصادية وانحدار أسعار النفط والإنفاق التي تحصل. واستهجن آراء بعض أفراد الطبقة السياسية الذين يقولون إن الوقت غير مناسب في كل مرة تفتح فيها الملفات، مبيناً أن هؤلاء يرددون نفس المقولة عندما كانت الحكومة تتجه لتخصيص مستشفى جابر والذي تبين الآن مدى قيمته واحتياج الدولة له، وكذلك الخطوط الجوية الكويتية التي كانوا يريدون تقديمها على طبق من ذهب للتجار ولكن تم التصدي لهم ووضعها تحت مظلة الهيئة العامة للاستثمار. وبين أن هذا الأمر ينسحب أيضاً على شركة النقل العام والجمعيات التعاونية التي كانوا يريدون خصصتها.

وأكد العبدساني أهمية تقديم خطة اقتصادية برؤية

والبدخ والمخالفات الصارخة التي قامت بها في الميزانية. واستغرب إعلان الحكومة في المقابل تقديم قروض ميسرة للقطاع الخاص لتحمل مبادئها الحكومة، رافضاً تقديم المصلحة الشخصية على المصلحة العامة.

وتساءل «هل يعقل أن دولة مديونة تقدم هذا الأمر على طبق من ذهب للقطاع الخاص؟» وأكد أن ما طرحته الحكومة في اجتماع لجنة الميزانيات والحساب الختامي عن توجيهها لفرض الضرائب وتحمل أعباء مالية على المواطنين وخصوصاً أصحاب الدخول البسيطة أمر مرفوض. وبين أنه من الواجب ترتيب الميزانية والابتعاد كلياً عن الدين العام أو فرض الضرائب.

وأفاد بأن الحكومة تريد دعم التجار والشركات في حين أنها لا تعرف مدى الأزمة الحالية وموعدها انتهائها وكلفتها وحجم الخسائر التي ترتبت عليها، مشدداً على ضرورة فحص كل السجلات وعدم إفراد السلطة التنفيذية باتخاذ القرار بمعزل

العامة أعباء مالية. وأضاف «حساب العهد الذي عولج في مجلس الأمة وتم تخفيضه من 8 مليارات دينار إلى 4 مليارات دينار لن نقبل بتاتا المساس به أو تخفيفه مرة أخرى».

ورفض استغلال أزمة وباء كورونا في إبرام العقود بشكل غير صحيح وتمزيق التجاوزات، مؤكداً أن الاستجوابات ستحقق المصلحة العامة في حال تقاعس الحكومة.

وشدد على أن أزمة كورونا تتطلب إضافة ميزانية ملحقمة ولكن لا يتم الصرف على حساب العهد بالمخالفة لأبواب الميزانية، مشدداً أن دور كل من رئيس الوزراء ووزير المالية التدقيق بفحص بنود وأبواب الميزانية العامة.

ولفت إلى أن الحكومة تدعي أن الميزانية تمر بعجزات واتجهت مباشرة إلى طلب إقرار الدين العام بقيمة 20 مليار دينار ولم ترتب الأعباء ولم تضع الأولويات ولم تعالج الإخفاقات ولم تخفف الصرف

والمباشرة إلى الأوامر المباشرة وحملت الميزانية

والمباشرة إلى الأوامر المباشرة وحملت الميزانية



حمل تطبيق Zappur